

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون
البند ٦٧ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/61/443/Add.2 و Corr.1)]

١٦٦/٦١ - تشجيع إجراء حوار منصف وقائم على الاحترام المتبادل بشأن حقوق الإنسان

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١)، وإعلان وبرنامج عمل فيينا^(٢)، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان^(٣)، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة،

وإذ تؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان ذات صبغة عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتشابكة، وأن على المجتمع الدولي أن يتعامل مع حقوق الإنسان على الصعيد العالمي على نحو منصف وعادل، وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من الاهتمام، وأن من الواجب أن توضع في الاعتبار أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية وشتى الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية،

وإذ تؤكد أهمية أن تقوم بين الدول علاقات ودية تستند إلى احترام مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتحقيق التعاون الدولي على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وتشجيع احترامها،

وإذ تشدد على مسؤوليات جميع الدول، وفقاً للميثاق، إزاء احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز من أي نوع، سواء بسبب العنصر أو اللون أو الجنس

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث.

(٣) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو غيرها من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر،

وإذ تضع في الاعتبار قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ المعنون "مجلس حقوق الإنسان"، ولا سيما مقرر الجمعية الذي يقضي بأن يجري المجلس استعراضا دوريا عالميا بصورة تكفل التغطية العالمية والمعاملة المتكافئة لجميع الدول، ومقرر المجلس بشأن إنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح باب العضوية فيما بين الدورات لوضع طرائق آلية الاستعراض الدوري العالمي، استنادا إلى حوار تفاعلي بالإضافة إلى معلومات موضوعية وموثوق بها^(٤)،

وإذ تشير إلى أن الجمعية العامة ستقدم توصيات بغرض تعزيز التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية، وبغرض المساعدة على أعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ تسلم بأن القرارات ذات الدوافع السياسية والمتحيزة الموجهة ضد بلدان بعينها فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان تقوض بشدة مبدأي الموضوعية وعدم الانتقائية لدى النظر في مسائل حقوق الإنسان، وتفضي إلى نتائج عكسية فيما يخص قضية تعزيز حقوق الإنسان،

١ - **تحث** الدول الأعضاء على مواصلة توطيد التعاون الدولي على تعزيز حقوق الإنسان وتشجيع احترامها بغرض توطيد الحوار وتوسيع نطاق التفاهم فيما بين الحضارات والثقافات والأديان؛

٢ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تستند في نهجها لإزاء إقامة حوار دولي بشأن حقوق الإنسان إلى ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١)، وإعلان وبرنامج عمل فيينا^(٢)، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، وأن تحجم عن اتباع نهج لا تتسق مع ذلك الإطار الدولي؛

٣ - **تؤكد** من جديد أنه ينبغي الاسترشاد بمبادئ العالمية وعدم الانتقائية والحياد والموضوعية في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، كأحد الشواغل

(٤) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٥٣ (A/61/53)، الجزء الأول، الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١/١٠٣.

المشروعة لدى المجتمع العالمي، وفي إقامة حوار دولي بشأن حقوق الإنسان، وأنه لا ينبغي تسخير ذلك لتحقيق مآرب سياسية؛

٤ - تشدد على ضرورة تجنب القرارات المتحيزة ذات الدوافع السياسية المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في بلدان بعينها، ونهج المجاهمة، واستغلال حقوق الإنسان لمآرب سياسية، والاستهداف الانتقائي لفرادى البلدان لاعتبارات لا صلة لها بالموضوع، وازدواجية المعايير في أعمال الأمم المتحدة التي تتناول مسائل حقوق الإنسان؛

٥ - تؤكد أن احترام التنوع السياسي والاقتصادي والثقافي لدى الجميع يسهم في إقامة علاقات مستقرة وودية فيما بين البلدان، وفي إقامة حوار دولي منصف وقائم على الاحترام المتبادل بشأن حقوق الإنسان؛

٦ - تشدد على استمرار الحاجة إلى معلومات غير متحيزة وموضوعية عن حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان، والحاجة إلى تقديم هذه المعلومات دون تحيز، بما في ذلك عن طريق تقارير المقررين والممثلين الخاصين، والخبراء المستقلين، والأفرقة العاملة؛

٧ - تقرر أن تنظر في المسألة في دورتها الثانية والستين في إطار البند المعنون "تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها".

الجلسة العامة ٨١

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦